

"تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"

خلال المدة (1981-2010م)

أ. سمية ميلاد باكير*

الملخص:

يعد اقتصاد الظل ظاهرة حديثة في ليبيا، فلم تعرف ليبيا أدبيات اقتصاد الظل إلا في بداية الثمانينيات وهذا يعود لأسباب وجوده المرتبطة بهيكل الاقتصاد الوطني، وكذلك لبعض السياسات والإجراءات التي تم تطبيقها على جميع الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في إيجاد بيئة ملائمة لوجود اقتصاد الظل جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ولقد كان هذا انعكاسا لتطبيق الدولة لسياسات اقتصادية متعددة، فقد أسهمت في ظهور عدد من أشكال اقتصاد الظل، التي تمثلت في ظهور السوق الموازية، خلال المدة (1982-1999م) سواء كانت في العملات أو في السلع، بالإضافة إلى أن الدولة اتبعت إجراءات للاستخدام كفتح الحدود الليبية للعمالة الأجنبية دون قيود، وهو ما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي تمارس أنشطة اقتصادية دون تسجيل أو ترخيص من الجهات الحكومية، وتحقق دخولا غير خاضعة للاستقطاع الضريبي، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم اقتصاد الظل وعدد العاملين فيه في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى تقدير الأهمية النسبية لاقتصاد الظل، حيث غطت الدراسة المدة (1981-2010م) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبحث، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي لطرق قياس حجم اقتصاد الظل وعدد العاملين في اقتصاد الظل.

* محاضر مساعد- قسم: الاقتصاد الإسلامي- كلية: التجارة والاقتصاد الإسلامي - مسلاتة- الجامعة الأسمرية الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يُعرّف اقتصاد الظل بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يتضمن الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة" (أبولسين:2006، والعربي:2004م)، وبذلك فإن اقتصاد الظل يغطي مجالات واسعة جدا من الأنشطة الاقتصادية، فمن أهم الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي تعمل في ظل اقتصاد الظل، وتعد مزاولتها مسموح القيام بها، ولكن هذه المزاولات تكون من دون ترخيص، مثل: نشاط الباعة المتجولين و المشروعات الحرفية أو الصناعية أو مشروعات البناء، ويصنف هذا النوع من الأنشطة أو المشروعات تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم، أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، فمنها علي سبيل المثال: تجارة المخدرات، والأسلحة، ويصنف هذا النوع من الأنشطة تحت مظلة اقتصاد الجريمة، أو الاقتصاد الأسود.

ويُعدُّ اقتصاد الظل من بين المشكلات المهمة التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفة، فقد أصبح مشكلة عالمية ليست محصورة في اقتصاد ما، ولها تأثيراتها في الاقتصاد، فهي تشكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير محسوبة في الحسابات القومية، ولا يمكن إهمالها (نبيه:2008، ص: 20)، وتشير بعض الدراسات التي أجريت عن ظاهرة اقتصاد الظل إلى أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي تصل في المتوسط إلى: 30% في الدول المتقدمة، وإلى: 50% في الدول النامية آخذين في الحسبان أن نسبة الإسهام تختلف من دولة لأخرى(علي: 2008م).

كما أن هناك نسبة من العمالة في سوق العمل تتهرب من دفع المستحقات الضريبية على دخلها، وهذه النسب تتفاوت بحسب درجة تشعب مشكلة اقتصاد الظل في البلاد.

- مشكلة البحث:

إن اقتصاد الظل موجود في جميع الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية دون استثناء، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى فهو يغطي مجالات واسعة من الأنشطة الاقتصادية، وفي الوقت الراهن يلاقي اقتصاد الظل اهتماماً كبيراً من الباحثين والمسؤولين؛ لما يشكله من درجة عالية الأهمية؛ نظراً لتفاوت نسب إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام من دولة لأخرى.

ومن التشخيص العام لتركيبية الاقتصاد الليبي يمكن ملاحظة وجود هذه الأنشطة التي اتسع نطاقها، مما يعتقد أن الأهمية النسبية لاقتصاد الظل في تزايد مستمر، حيث أشارت عديد الدراسات إلى وجود ظاهرة اقتصاد الظل في ليبيا (القلال:2004، والزني:2008، والجيلاني:2008م) وأن هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسات تهتم بالأسباب والآثار وقياس حجم اقتصاد الظل وعدد العاملين فيه.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصوغ المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

- ما الحجم التقديري لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي؟.
- ما الأهمية النسبية لحجم اقتصاد الظل، وعدد العاملين فيه في الاقتصاد الليبي؟.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981-2010م).
- 2- تحديد الأهمية النسبية لحجم الإنتاج والاستخدام لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي.

- فرضيات البحث:

يتمحور هذا البحث حول الفرضيات التالية:

- حجم إنتاج اقتصاد الظل يتزايد بمعدلات متزايدة خلال المدة (1981-2010م).
- عدد العاملين في اقتصاد الظل في يتزايد بمعدلات متزايدة خلال المدة (1981-2010م).

- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يشكلها الموضوع الذي يتناوله، إذ يعد هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على واقع اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي، والإسهام في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع الذي أصبح يشكل محورا جديدا للبحث والدراسة في هذا المجال، ومن ثم فإن هذا البحث سيكون ذا فائدة للباحثين، والمهتمين بواقع اقتصاد الظل في ليبيا.

- منهجية البحث:

في هذا البحث سيتم استخدام (منهج التحليل الوصفي) مقرونا ببعض التطبيقات الإحصائية المتاحة؛ وذلك لتقدير حجم اقتصاد الظل بالاعتماد على الطريقة النقدية، وفقا لمعادلة المبادلات النقدية لفسر كما في النظرية الاقتصادية، وتحليل الأهمية النسبية لاقتصاد الظل على مستوى الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981-2010م).



- مصادر البيانات والمعلومات:

يعتمد هذا البحث على الكتب، والبحوث والدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد الظل، من حيث الأسس النظرية لأدبيات هذا الموضوع، وكذلك البيانات والمعلومات المنشورة من قبل الجهات والأجهزة الحكومية الرسمية ومراكز البحوث المحلية التي تم الاعتماد عليها في جمع المعلومات والبيانات التي احتاجها البحث.

- الدراسات السابقة:

إن مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اقتصاد الظل تعد مهمة؛ لأنها تفيد في استكمال الإطار النظري للبحث من جهة، ومن جهة أخرى تعد مفيدة في تعزيز ما قد يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث، وسوف يتم فيما يلي عرضها بشكل مختصر كما يلي:

1- الدراسة الأولى: القطاع غير المنظم في ليبيا: (القال، 2004م) وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب نمو القطاع غير المنظم وأساليب معالجته، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بطريقة تحليل بيانات المسح الإحصائي الذي أجرته الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق سنة: 1999م، علما بأن هذا المسح الإحصائي قد نفذ عن طريق اختيار عينة عشوائية من مدينة طرابلس وضواحيها، وقد تم تعميم نتائج الدراسة على مستوى ليبيا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: هناك: 17.3% من المنشآت من العينة المختارة لديها سجلات بخصوص نشاطها التجاري، في حين أن: 81.3% ليس لديها سجلات تنظم نشاطها، وأن العامل الاجتماعي للأفراد خصوصا من حيث متطلبات أسرهم يعد أحد الأسباب الرئيسة للدخول إلى القطاع غير المنظم، وقد أظهرت الدراسة أن: 61.5% من الأفراد هم متزوجون، يمثل مستوى التعليم المتوسط ما نسبته: 50.8% من الأفراد العاملين في القطاع غير المنظم، وأقل نسبة من المستويات التعليمية يمثلها التعليم الجامعي.

2- الدراسة الثانية: أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا: (التايب، 2009م) تناولت هذه الدراسة أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا خلال المدة (1980-2008م)، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي وتناميه، ومع أن عنوان الدراسة يهتم بأسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي، إلا أن الدراسة تناولت قياس الاقتصاد الخفي بأسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، واستخدمت بعض المقاييس الإحصائية من أجل تحقيق

هدف الدراسة خلال المدة: (1980-2008م) على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أن ظاهرة الاقتصاد الخفي منتشرة ومتنامية بشكل واضح في الاقتصاد الليبي.
- من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي ما يلي: تدني مستوى الأجور والرواتب، وعدم تناسبها مع مستوى المعيشة، ونقص فرص العمل، مما جعل الأفراد يتجهون للعمل من دون ترخيص، وعدم سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على ترخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، وتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وكذلك فرص ضرائب لا تتناسب مع أرباح القطاع الخاص، مما دفع الأفراد للتهرب الضريبي وإخفاء نشاطاتهم.

3- الدراسة الثالثة: العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في ليبيا: (موسى، 2009م)، هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر في أنشطة الاقتصاد الخفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام أسلوب الاستبانة والمقابلة الشخصية مع الأفراد الذين يمارسون أنشطة الاقتصاد الخفي، ومن أجل الحصول على البيانات المطلوبة لتحقيق هذه الدراسة تم اختيار عينة تتكون من: 100 فرد عامل ليبي بمدينة بنغازي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أن من أهم مميزات الأفراد العاملين في أنشطة الاقتصاد الخفي أنهم يتحايلون على القانون ويتهربون من تطبيقه.
- أن عدالة الدولة لها تأثير قوي في الأفراد العاملين في الاقتصاد الخفي؛ لأن رضا الأفراد على العدالة الضريبية لا بد وأن يؤخذ في الحسبان، وعلى الدولة أن تأخذ في حساباتها ميزة العدالة في علاقاتها مع مواطنيها في جميع القضايا التي تمس الموضوعات الاقتصادية.
- إن تنامي الاقتصاد الخفي هو نتيجة السياسات الاقتصادية المنفذة التي خلقت بيئة ملائمة للعمل في الاقتصاد الخفي وزيادة نسبة إسهامه في حركة النشاط الاقتصادي.

4- الدراسة الرابعة: الاقتصاد الخفي في ليبيا: (الجيلاني، 2009م)، تناولت هذه الدراسة دراسة الاقتصاد الخفي من حيث: أسبابه، وحجمه، وآثاره الاقتصادية خلال المدة: (1980-2006م) وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا مع تقدير حجمه وبيان نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ذلك هدفت الدراسة إلى تناول أسباب تنامي الاقتصاد الخفي في ليبيا



والتعرض إلى آثاره الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي للمتغيرات محل البحث مع استخدام بعض المقاييس الإحصائية خلال المدة (1980-2006 م)، مع الأخذ في الحسبان أن هذه الدراسة تناولت موضوع الاقتصاد الخفي من ثلاثة جوانب هي: الأسباب، والحجم، والآثار، فهي عند قياسها لحجم الاقتصاد استخدمت أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أن الارتفاع النسبي في إسهام الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي هو نتيجة تطبيق الإجراءات المتعلقة بالرقابة على الصرف الأجنبي والقيود على الواردات وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد دون تحويل عملة.

- أن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني تمثلت في انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين، ووجود عديد الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة، ووجود عدد كبير من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب، والتجارة في النقد الأجنبي، وكذلك تهريب السلع عبر الحدود إلى الدول المجاورة.

5- الدراسة الخامسة: قياس حجم اقتصاد الظل: (يحيى: 2011 م) هدفت هذه الدراسة إلى كيفية قياس حجم اقتصاد الظل باستخدام الطرق الرياضية بأسلوب المدخلات والمخرجات ومعكوس مصفوفة المعاملات الفنية بالإضافة إلى قياس الأثر الجزئي لاقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، واستندت هذه الدراسة إلى افتراض أن الاقتصاد يحتوي على ثلاثة قطاعات اقتصادية، ثم إضافة ظل قطاع الخدمات إلى النموذج كنسبة من قطاع الخدمات الرسمي، وبالاستفادة من جبر المصفوفات توصلت الدراسة إلى النقاط التالية:

- أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عند إضافة ظل قطاع الخدمات بنسبة: 3% من قطاع الخدمات الرسمي هي أعلى من القيم المتحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.

- أن تقديرات كل من الطلب النهائي والقيمة المضافة عند إضافة ظل قطاع الخدمات هي أعلى من القيم المتحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.

6- الدراسة السادسة: اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي: (الساعدي والبصير:

2013 م) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ومظاهر وجوده والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتدارك حجمه، ولقد استندت هذه الدراسة إلى افتراض وجود علاقة وطيدة من أسلوب التقدير المباشر لاقتصاد الظل والاقتصاد الليبي، وتوصلت هذه الدراسة إلى افتقار الاقتصاد الليبي إلى عمالة ماهرة، بالإضافة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليص حجم

القطاع الخاص الأمر الذي أسهم في تدني إسهامه في إيجاد فرص عمل لاستيعاب القوى العاملة، وأيضاً وجود القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، كل تلك الأسباب خلقت بيئة مناسبة لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي.

7- الدراسة السابعة: تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (مجموع وبن صالح: 2012م): دراسة تحليلية قياسية خلال المدة (1986-2012 م)، وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وقياس أثره في النمو الاقتصادي خلال المدة (1986-2012 م)، استندت الدراسة إلى افتراض أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا والنمو الاقتصادي المعبر عنه (بالنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي)، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة، وتم التوصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يختلف عمّا سبقه من دراسات في أنه يستخدم طريقة المبادلات النقدية لفشر لتقدير حجم اقتصاد الظل، بالإضافة إلى تقدير عدد العاملين فيه، وتحديد وبيان مؤشرات أهميته النسبية في الاقتصاد الليبي.

المبحث الثاني: "واقع اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"

- أهم الأسباب التي أسهمت في وجود ظاهرة اقتصاد الظل في ليبيا:

إن التركيبة العامة للاقتصاد الليبي التي تتمثل في قطاعين: الأول: قطاع عام مهيمن علي جميع النشاطات الاقتصادية، مما جعله غير فعال ومنهك ويعاني كثيراً من المشاكل التي تتعلق ببنية الهيكلية، بالإضافة إلى غياب الشفافية في معظم السياسات التي طبقت، وبحيث لم يستطع النهوض بعمليات التنمية الاقتصادية المناسبة، والثاني: قطاع خاص هش غير فعال، أثقلت الدولة بالتشريعات واللوائح عليه، الأمر الذي قلل من ثقة الأفراد للعمل فيه، وجعل القطاع العام كصمام أمان يمكن الاعتماد عليه في توفير مصدر رزق دائم، بالإضافة إلى أن الضرائب فرضت كشرائح تصاعديّة على الأنشطة الخاصة تستقطع من رؤوس الأموال، وهو ما تسبب في تآكل رؤوس الأموال وتلاشيها في بعض الأوقات (الجديدي: 2011 م) ولهذا لم يقم القطاع الخاص بدوره الملائم في عمليات التنمية الاقتصادية، لقد تميزت أنشطة القطاع الخاص بأنها أنشطة عارضة أو مؤقتة كونها مشروعات صغيرة لم تستطع أن تثبت نفسها، لعدم حماسها من الدولة؛ لهذا بقيت تعمل بشكل غير رسمي دون أن تكون لها سجلات رسمية أو مقرر رسمي، وغالبا ما تكون مملوكة لفرد واحد فقط، بالإضافة إلى القيود والتشريعات القانونية المتعلقة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تبنتها الدولة الليبية توجّهًا اقتصاديا يقوم على تشجيع دور

القطاع العام، وفرض هيمنته على جميع الأنشطة الاقتصادية، سعيًا منها للنهوض ببرامج وخطط التنمية والبنية التحتية، واختارت أسلوب التشدد في تطبيق السياسات التي اتسمت بالتردد وعدم الشفافية في الوقت الذي كان الأفراد يتجهون لاقتصاد الظل، ومن هذه القيود والتشريعات ما يتعلق بالإفصاح الضريبي، وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، وتعدد الإجراءات وتعقيدها، وتعدد الأجهزة الرقابية، وكثرة الإجراءات المطلوبة للموافقة على البدء في المشروعات الجديدة، وهو ما أسهم في تفشي مظاهر الرشوة والفساد (المنيسي: 1993م).

أيضا فإن ضعف معدلات النمو في القطاعات غير النفطية، مع ضخامة الإنفاق التمويلي والبشري الذي تكبدته الدولة على عاتقها خلال العقود السابقة فإنها لم تستطع خلق قيم إضافية حقيقية، في جميع القطاعات الاقتصادية غير النفطية "الصناعية والزراعية والتجارية"، ولم تستطع خلق فرص عمل حقيقية تتناسب مع نمو معدلات القوة العاملة في الاقتصاد، بالإضافة إلى عدم القدرة على امتصاص فائض العمل المتولد من مخرجات التعليم ومركز تأهيل القوى العاملة، ولم تستطع التعامل مع زيادة معدلات النمو السكاني والهجرة من المناطق الريفية، بالإضافة إلى الهجرة من دول الجوار الشرعية وغير الشرعية إلى المجتمعات السكانية الرئيسية على الشريط الساحلي، وهذا ما يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة، ومن ثم يدفع هؤلاء الأفراد إلى ممارسة الأعمال الهامشية والحرف الصغيرة والمتنوعة.

2- أهم الأنشطة التي يوجد بها اقتصاد الظل في ليبيا:

في ليبيا ينظر إلى اقتصاد الظل بكونه نشاطاً عادياً يجلب إليه عدداً كبيراً من المستهلكين، ويزيد فرص العمل لفئة كبيرة من السكان، إضافة إلى أنه يمثل مصدر رزق لعدد كبير من العائلات، ويعد اقتصاد الظل واسعاً و متنوعاً يضم مجموعة كبيرة من الأنشطة التي لا تخضع إلى أجهزة المراقبة والإحصاء من الجهات الرسمية في الدولة سواء بشكل جزئي أو كلي، وهذه الأنشطة تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، وتكاد تكون ملازمة له، حيث تمارس من قبل فرد أو مجموعة أفراد بهدف تحقيق دخل أو ربح سهل دون الالتزام بالمتطلبات القانونية اللازمة للقيام هذه الأنشطة، ومن الإجراءات القانونية التي حددتها الدولة لتنظيم مزاوله عمل هذه الأنشطة ما يلي (الزبي: 2004م):

- الحصول على ترخيص أو إذن مزاوله النشاط الاقتصادي.
- التسجيل في السجل التجاري أو الصناعي الذي يضم هذا النشاط.
- الالتزام بضوابط ولوائح استخدام العاملين المحددة في قوانين العمل.
- تغطية العاملين ضمانياً أو تأمينياً.

- تسجيل النشاط الاقتصادي في مصلحة الضرائب ودفع الضرائب المستحقة عنه.

وإجمالاً يمكن أن نذكر أهم الأنشطة التي تندرج تحت بند نشاطات اقتصاد الظل:

- الأنشطة الزراعية المتمثلة في إنتاج المحاصيل الزراعية، وتربية المواشي، والطيور، والدواجن، وكذلك صيد الأسماك، والمناحل وهي الأنشطة الرئيسة للأسر في الريف، التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، أيضاً تمثل نسبة أهمية كبيرة في إجمالي العمالة، إلا أنهم لا يخطرون بها الأجهزة الرسمية في الدول التي يستفيدون منها ذاتياً كاستهلاك ذاتي لهم، بالإضافة إلى بيع ما يزيد عن حاجتهم (الزني: 2004م).

- الأنشطة التي يبادلها الأفراد فيما بينهم دون أن يكون لها مقابل نقدي وفق أسلوب المبادلة الاقتصادية (المقايضة) سلعة بسلعة ولا يتم تسجيل هذه العمليات في السجلات التجارية للدولة.

- أنشطة الباعة المتجولين وهو أوسع القطاعات التي تمثل اقتصاد الظل، ويتسع نطاق الباعة المتجولين، حيث يتخذ هؤلاء الباعة عرباتهم ويتجولون بها لنقل بضاعتهم من مكان لآخر في الطرقات وفي الشوارع، وكذلك بين المنازل والأحياء السكنية بحثاً عن طلب على سلعهم، وتختلف طرق هذه السلع فقد تكون (استهلاكية أو غير استهلاكية).

- الأنشطة الحرفية والتجارية والصناعية الصغيرة التي تعمل دون ترخيص قانوني لها، كالورش، والمعامل الخشبية، والصيانة، ومعامل النسيج، والبناء، التي تختلف في أماكنها، إذ إن بعض هذه الأنشطة تكون داخل المنازل أو الأراضي الزراعية الخاصة بأصحابها، وهو ما يجعلها تعمل في الظل (القلال: 2004م).

- الأعمال التي يقوم أصحابها ويتقاضون عنها أجرًا ماديًا كالمعلمين الخصوصيين، والمرضين والأطباء الذين يذهبون إلى منازل المرضى، لإعطاء الأدوية، ولا يتم تسجيلها في الدولة، كذلك يقوم بعض الأفراد العاملين في القطاع العام أو الخاص بأعمال مالية خارج أوقات العمل الرسمي ويحصلون على مردود مادي، ولا يخطرون الجهات الرسمية به (التايب: 2008م).

- الأرباح المتحققة على الأنشطة المسجلة التي لا يُخطر أصحابها عنها أرباحهم الحقيقية، بحيث يصعب على الأجهزة الحكومية تحديد دخولهم الحقيقية، مثل أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين وغيرهم من العاملين في المجالات الإعلانية، والفنية، والهندسية، والمعامل الطبية، وفي مثل هذه المشروعات تقوم الأجهزة الحكومية بفرض ضرائب مباشرة على دخول هذه المشروعات بشكل تصاعدي، فيتهرب الأفراد من الإفصاح عن أرباحهم، خوفاً من تآكل رؤوس الأموال في هذه المشروعات (الكوبي: 2011م).

- إيرادات مُلاك الأراضي والعقارات المبنية، والزراعية غير المسجلة رسمياً، والمملوكة بالميراث أو بموجب عقود عرفية، حيث يتهرب الأفراد من التسجيل بالسجلات الرسمية خوفاً على ضياع أملاكهم، وذلك من خلال التشريعات التي كانت مطبقة خلال المدد السابقة.

3- الآثار الاقتصادية لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي:

يتميز اقتصاد الظل بتعدد نشاطاته وجوانبه، الأمر الذي من شأنه أن يترك آثاراً متعددة الجوانب في الاقتصاد الرسمي للدولة، وعلى هامش الأنشطة الاقتصادية، بحيث إنه لا يمكن حصر هذه الآثار، إلا أنه من خلال تحليل الواقع الاقتصادي تأكد وجود آثارٍ إيجابية وأخرى سلبية لاقتصاد الظل.

فيما يلي نعرض للآثار المترتبة على وجود اقتصاد الظل في ليبيا:

أولاً: الآثار الإيجابية:

من الجدير بالذكر أن تشخيص الواقع الاقتصادي من خلال معرفة الأسباب التي دفعت إلى ظهور اقتصاد الظل يمكن أن نتعرف على أهم الآثار الإيجابية لوجود الاقتصاد الخفي في ليبيا نذكر منها (التايب: 2008م):

- خلق فرص عمل وامتصاص فائض البطالة.
- خلق مهارات معينة في جوانب متعددة في الاقتصاد الوطني من خلال تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة.
- توسيع قاعدة الملكية من خلال توسيع قاعدة النشاط الفردي (الخاص) وانتشارها.
- الإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع والخدمات الضرورية وتقديمها للمواطنين بكُلْفٍ أقل (الخشالي: 2011م).
- توفير مصادر دخل إضافية لفئات وشرائح كثيرة من الأفراد في المجتمع وخاصة الأفراد العاملين في القطاع العام.
- تنشيط الصناعات والمشروعات الصغيرة والحرف ودوافع العمل الاستثماري الخاص، من خلال انخفاض تكليف الفرص البديلة لعمل هذه الأنشطة.

ثانياً: الآثار السلبية لوجود اقتصاد الظل في ليبيا:

يمكن ذكر أهم الآثار السلبية التي يتركها اقتصاد الظل على الاقتصاد الوطني وذلك كما يلي:

- أن انخفاض دقة البيانات الاقتصادية والافتقار إلى قاعدة بيانات صحيحة تؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية للدولة، وهذا يؤثر على فعالية ونجاح القرارات والإجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، مثل معدلات البطالة، والإسمنت، والتضخم، والنمو، مما يدل على دخول الاقتصاد الوطني في مشاكل هيكلية تتعلق بالبنية الهيكلية لهذا الاقتصاد (المعري: 2011م) (الزني: 2004م).

- يترتب على عدم دقة البيانات والمؤشرات الاقتصادية من ناحية، وتبني سياسات اقتصادية خاطئة، وغير فعالة من ناحية أخرى، انخفاض القدرة على التحكم في عرض أو قياس معدلات التضخم، والركود الاقتصادي بشكل دقيق (الذواوي: 2011م).

- دخول سلع وخدمات إلى الأسواق المحلية ضعيفة وغير قادرة على منافسة السلع الأخرى، لعدم توفر معايير جودة بها، الأمر الذي لا يسهم في تغطية العرض الكلي الذي يمثل مشكلة كبيرة في الاقتصاد الليبي (الكوبي: 2011م).

- ظهور أنشطة اقتصادية تستخدم تقنيات منخفضة الكفاءة، الأمر الذي يؤثر سلباً في إنتاجية عنصر العمل.
- تؤدي زيادة معاملات اقتصاد الظل إلى زيادة معدل الطلب على العملة وهذا يدفع إلى الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل، ويؤثر سلباً في فاعلية السياسة النقدية المتبعة (الجيلاني: 2008م).

المبحث الثالث: "تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"

1- أسلوب تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي:

تم اعتماد الطريقة النقدية بأسلوب المبادلات النقدية لتقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي وتقدير نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالإضافة إلى تقدير حجم القوى العاملة في اقتصاد الظل وتقدير نسبة إسهامها إلى الإجمالي القومي العاملة، حيث تم اتباع هذا الأسلوب لعدة أسباب، أهمها:

- تتوافر في الطرق غير المباشرة لتقدير حجم اقتصاد الظل سابقة الذكر قاعدة بيانات موثقة عن المتغيرات الاقتصادية اللازمة لعملية التحليل والقياس.

- ملاءمة تلك الطرق لطبيعة الاقتصاد الليبي، وهو ما يعطي المصدقية على عملية التقدير والقياس ويمكننا من الخروج ببعض النتائج الواقعية.

- أن طرق التقدير المباشرة لاقتصاد الظل تحتاج إلى عدد كبير من الخبراء والمختصين، وكذلك الكوادر القادرة على النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وهو ما لا يستطيع فرد واحد القيام به.

2- تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي:

تقوم هذه الطريقة على افتراض أساسي، هو أن المبادلات التي تتم في اقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي تتم باستخدام النقود، بحيث تكون العلاقة بين النقود والمبادلات النقدية علاقة ثابتة، وباستخدام (معادلة فيشر) التي توضح كيفية تقدير حجم المبادلات النقدية للعملة في التداول عن طريق ضرب قيمة العملة في التداول في سرعة دوران النقود، فنحصل على سلسلة زمنية لحجم التبادل للعملة في التداول.

وعلى افتراض ثبات النسبة بين حجم التبادل النقدي والنتائج المحلي غير النفطية، بحيث يمكن تقدير معدل النمو في نسبة المبادلات النقدية للنتائج المحلي الإجمالي، ومن خلال معرفة التغيرات التي تطرأ على معدل النسبة الثابتة.

عليه يمكن حساب حجم اقتصاد الظل " HE " ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية، وسيتم تقدير حجم اقتصاد الظل عن طريق اتباع المعادلات الآتية:
- اختيار سنة: 1981 سنة أساساً لا يوجد بها اقتصاد ظل.

- حساب حجم التبادل في العملة المتداولة = العملة في التداول (C) سرعة دوران النقود (V)
- حساب معدل النمو في نسبة المبادلات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب (rK)، وذلك بطرح المعدل (rK) في سنة المقارنة من المعدل rK في سنة الأساس المختارة: "1981".
- حساب حجم اقتصاد الظل HE من خلال ضرب معدل النمو في نسبة المبادلات للناتج المحلي الإجمالي في حجم التبادل في العملة المتداولة.
- نقوم بحساب نسبة إسهام الإنتاج في اقتصاد الظل REH إلى الناتج المحلي الإجمالي $non\ oil$ GDP عن طريق المعادلة الآتية:

$$R_{(EH)} = HE / non\ oil\ GDP * 100$$



جدول رقم (1)

"متوسط حجم إنتاج اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"

خلال المدة (1981-2010) بالأسعار الجارية وأسعار "2003"

تقدير متوسط إنتاج اقتصاد الظل		المدة الزمنية
بأسعار عام "2003"	بالأسعار الجارية	
787.74	383.33	1987-1982
1758.63	1332.75	1999-1988
4518.30	4589.36	2005-2000
6565.00	8500.48	2010-2006

المصدر: الملحق رقم (1).

من خلال البيانات المتاحة الواردة في الجدول رقم: (1) الذي يوضح تقدير حجم إنتاج اقتصاد الظل في ليبيا خلال المدة (1981-2010م) يمكن ملاحظة الآتي:

- خلال المدة الزمنية: (82-1987م) شهد الاقتصاد الليبي بروز ظاهرة اقتصاد الظل، حيث سجل حجم إنتاج اقتصاد الظل في المتوسط: (383.3 و787.7) م.د.ل بالأسعار الجارية، وبأسعار 2003 على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن حجم إنتاج اقتصاد الظل سجل أعلى قيمة له عام: 1986، حيث بلغ: (503.9) م.د.ل بالأسعار الجارية، وذلك يتواءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي حدثت خلال العام: 1986م.

- خلال المدة الزمنية: (88-1999 م) شهد حجم إنتاج اقتصاد الظل نمواً كبيراً في الإنتاج، حيث بلغ في المتوسط: (1332.7-1758.6) م.د.ل بالأسعار الجارية، وبأسعار: 2003م على التوالي.

وهذه المدة هي مدة الإنعاش في اقتصاد الظل، وسجل حجم الإنتاج أعلى قيمة له عام 1993م حيث بلغ الإنتاج: (1820.3) م.د.ل بالأسعار الجارية (2594.1) م.د.ل بأسعار 2003م.

- خلال المدة (2000-2005م) شهد حجم إنتاج اقتصاد الظل ارتفاعاً ملحوظاً، فقد بلغ في المتوسط (5418.3 و84589.3) م.د.ل بالأسعار الجارية، وأسعار: 2003م على التوالي.

- أما خلال المدة الزمنية (2006-2010م) فسجل حجم إنتاج اقتصاد الظل الارتفاع والانخفاض، إلا أنه في المتوسط بلغ: (6565 و8500.4) م.د.ل بالأسعار الجارية، وأسعار: 2003م على التوالي.

والملاحق رقم (1) يوضح حجم إنتاج اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي.

3- تقدير عدد العاملين في اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي:

انطلاقاً من تقدير حجم اقتصاد الظل: (HE) ومن معادلات الإنتاجية العمل:

$$(Q = Q/L)$$

فإنه يمكن اشتقاق معادلة مقلوب الإنتاجية وتقدير حجم العمالة: (L) في اقتصاد الظل عن طريق الافتراض السابق وهي أن إنتاجية العمل واحدة في كلا الاقتصاديين الرسمي والخفي متساوية. حيث إن:

$$APL = Q/L$$

APL لإنتاجية المتوسط للعمل.

Q الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بأسعار: 2003م).

L حجم القوى العاملة المسجلة والمستخدمه فعلا في النشاطات الاقتصادية غير النفطية.

ومن خلال تقدير مقلوب الإنتاجية $1/APL$ (L/Q)

نتمكن من تقدير عدد العاملين في اقتصاد الظل (L) حيث إن:

$$(2) - L = 1/APL * HE$$

(L) عدد العاملين في اقتصاد الظل.

(HE) حجم اقتصاد الظل المتحصل عليه سابقا.

من خلال تطبيق معادلة مقلوب الإنتاجية، ومن خلال استخدام البيانات المتحصل عليها من تقدير حجم

الإنتاج في اقتصاد الظل تم الحصول على أهم النتائج المبينة في الجدول التالي رقم: (2).



جدول رقم (2)

"متوسط عدد العاملين في اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"

خلال المدة (1981-2010م)

المتوسط عدد العاملين في اقتصاد الظل	المدة الزمنية
47.53	1987-1982
133.27	1999-1988
196.42	2005-2000
131.92	2010-2006

المصدر: الملحق رقم (2)

- خلال المدة (1987-1982م) وصل عدد العاملين في اقتصاد الظل في المتوسط إلى: (47.5) ألف عامل، حيث كان متوسط عدد العاملين منخفضاً في بداية مرحلة الثمانينيات.
- ثم ارتفع تدريجياً في منتصف الثمانينيات حيث سجل عدد العاملين في اقتصاد الظل في المدة الممتدة من (1987-1999م) نمواً ملحوظاً في عدد العاملين، فقد وصل في المتوسط إلى: (133.27) ألف عامل، ومثلت هذه المرحلة أعلى معدلات العمل خلال مدة البحث.
- وخلال المدة (2000-2005م) بقيت معدلات العمل بالنسبة لعدد العاملين في اقتصاد الظل مرتفعة قليلاً، حيث وصل في المتوسط إلى: (196.4) بألف عامل.
- ثم انخفض معدل العمل في المتوسط خلال المدة (2006-2010م) إلى (131.9) ألف عامل.

4- الأهمية النسبية لحجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي:

من خلال تقدير حجم الإنتاج في اقتصاد الظل وتقدير عدد العاملين فيه تم الحصول على أهم المؤشرات النسبية لحجم الإنتاج في اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام 2003م، بالإضافة إلى أهم المؤشرات النسبية للعاملين في اقتصاد الظل لإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الليبي، والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول رقم (3)

"الأهمية النسبية لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي"
خلال المدة الزمنية (1981-2010م)

الأهمية النسبية للعمل في اقتصاد الظل %	الأهمية النسبية لحجم إنتاج اقتصاد الظل %		السنوات
	بأسعار: 2003م	بالأسعار الجارية	
4.73	8.54	8.54	1987-1982
11.03	18.40	18.40	1999-1988
12.74	30.74	32.89	2005-2000
8.11	26.38	26.86	2010-2006

المصدر: الملحق رقم (3)

- من خلال البيانات الموضحة بالجدول السابق (3) تم استخلاص أهم النتائج الآتية:
- في المدة الزمنية: (1987-1982م) وصلت الأهمية النسبية لحجم إنتاج اقتصاد الظل في المتوسط: (8.54) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية وأسعار عام: 2003م، حيث بلغت الأهمية النسبية للعمل في المتوسط: (4.73%) من إجمالي القوى العاملة.
- أما في المدة الزمنية (1999-1988م) فقد وصلت الأهمية النسبية لحجم إنتاج اقتصاد الظل في المتوسط إلى (18.4%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية وأسعار عام: 2003م، في حين بلغت الأهمية النسبية للعمل في المتوسط: (11.03%) من إجمالي القوى العاملة، ولقد مثلت هذه المرحلة مدة الانتعاش لإنتاج اقتصاد الظل.
- أما خلال بداية الألفية الثالثة، وبالتحديد في المدة (2005-2000م) فقد وصلت الأهمية النسبية لإنتاج اقتصاد الظل في المتوسط إلى: (32.8% و30.7%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية، وبأسعار: 2003م على التوالي، ويعد الإسهام مرتفعاً نسبياً، أما الأهمية النسبية للعمل في تلك المدة فقد وصلت إلى: (11.9%) من إجمالي القوى العاملة.

- وخلال المدة الزمنية: (2006-2010م) وصلت الأهمية النسبية لإنتاج اقتصاد الظل في المتوسط إلى: (26.38%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، في حين بلغت الأهمية النسبية للعمل في اقتصاد الظل في تلك المدة في المتوسط: (8.11%) من إجمالي القوى العاملة.

- النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

- 1- يعد حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي متزايداً، والأهمية النسبية لإنتاجه متزايدة خلال المدة البحثية.
- 2- يعد عدد العاملين متزايداً في اقتصاد الظل، والأهمية النسبية للعاملين فيه متزايدة خلال المدة البحثية.
- 3- إن نتائج تقديرات حجم الإنتاج والعمل في اقتصاد الظل أثبتت صحة الفرضيات التي انطلق منها البحث، ومفادها: أن حجم إنتاج اقتصاد الظل يتزايد باستمرار خلال المدة: (1982-2010م) وأن عدد العاملين في اقتصاد الظل في تزايد خلال المدة (1982-2010م).

- التوصيات:

من أهم التوصيات التي يقترحها البحث:

- 1- دراسة الأسباب التي لاتزال قائمة بخصوص أسباب وجود ظاهرة اقتصاد الظل، وتنميتها، وكيفية معالجتها، خاصة وجود ظاهرة البطالة وانخفاض الأجور والمرتببات وعدم تلاؤمها مع الارتفاع العام للأسعار وعدم ضبط الحدود اللببية مع الدول المجاورة وعدم تفضيل الليبيين للعمل في مهن معينة خصوصاً في قطاع البناء والتشييد والنظافة، وذلك بسبب النظرة الدنيوية لهذه المهن.
- 2- دراسة الأنشطة التي يوجد بها اقتصاد الظل والبحث عن السبل المختلفة التي يمكن عن طريقها إدماج قطاع اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي، مثل: تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال قطاع اقتصاد الظل الى الاقتصاد الرسمي، وذلك وفق خطط اقتصادية مدروسة.
- 3- مراجعة التشريعات المنظمة لعمل القطاع الخاص وذات العلاقة، وإصدار تشريعات جديدة، بحيث يراعى في هذه التشريعات أن تكون متلائمة مع آلية تنشيط القطاع الخاص، وأن يؤدي ذلك إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وزيادة أيضاً إسهامه في الاستخدام واستيعاب الأفراد الباحثين عن العمل، ويعني هذا توسيع القطاع المنظم في جانب القطاع الخاص، وهو ما يمكن من إدماج قطاع اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب العربية:

- (1) نبيه، نسرين عبد الحميد: الاقتصاد الخفي- الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008م.
 - (2) وليد، عاطف أندراوس: الاقتصاد الظلي، الطبعة الأولى مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005م.
- ثانياً- الدوريات والمؤتمرات والدراسات:
- (3) أبو لسين، أحمد المبروك: الاقتصاد الخفي - ماهيته وطرق تقديره وأثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد الخامس، جامعة طرابلس، 2006م.
 - (4) بن يحيى، عبد السلام: قياس حجم اقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
 - (5) الجديدي، المهدي محمد: الآثار الاجتماعية لاقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
 - (6) الجيلاني، أسامة علي: الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2009م.
 - (7) جموم، بن صالح، طارق ورضا علي: تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد: الثاني، 2017م.
 - (8) الخشالي، منجد عبد اللطيف: الاختلالات الهيكلية المولدة لظاهرة اقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
 - (9) الذوادي، مصطفى خليفة: الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة اقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
 - (10) الزني، عبد الباري شوشان: القطاع الغير الرسمي في سوق العمل الليبي، وقائع مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط، طرابلس، 2008م.
 - (11) عبد الحميد، أحمد منيسي: السوق السوداء للدولار في ليبيا، الأسباب والآثار، وقائع ندوة سعر صرف الدينار الليبي، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين 1993م.

- (12) علي، بو دلال: مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر- الأسباب والحلول، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، في العدد: 37، ربيع 2008م.
- (13) القلال، راضي محمد: تجربة ليبيا في القطاع غير المنظم، المعهد العربي للتدريب والبحوث، ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم، اليمن، يوليو 2004م.
- (14) الكوني، سالم المهدي الكوني: الأبعاد النفسية والسلوكية لاقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
- (15) المدني، إبراهيم أبوبكر: الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية الاقتصادية، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
- (16) المعرفي، ناصر ميلاد: مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011م.
- (17) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية: إحصاءات القطاع غير المنظم وقائع ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم المنعقدة في صنعاء اليمن، في 4-5 يوليو 2004م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- (18) التايب، نجوى محمد: أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، دراسة تطبيقية للمدة (1981-2006م)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية، 2009م.
- (19) موسى، محمد: العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أثرا، ماليزيا، 2009م.

رابعاً: النشرات والتقارير:

- (20) مصرف ليبيا المركزي: إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- (21) مصرف ليبيا المركزي: إدارة البحوث والإحصاء، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.



الملاحق:

ملحق رقم (1)

تقدير حجم الإنتاج اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981-2010م)

تقدير حجم اقتصاد الظل م.د.ل		معدل النمو في نسبة المبادلات الى الناتج المحلي غير النفطي*	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي م.د.ل	حجم التبادلات	سرعة دوران النقود	العملة في التداول	السنوات
باسعار 2003	بالأسعار الجارية						
1105.37	508.0	20.4	4696.60	2491.7	2.8	889.9	1982
850.05	396.6	16.9	4688.10	2347	2.8	838.2	1983
601.70	283.7	13.2	4594.90	2149.3	2.8	767.6	1984
727.27	359.8	16.6	4351.70	2167.2	2.2	985.1	1985
987.73	503.9	21.4	4364.90	2354.7	2.3	1023.1	1986
454.35	248.0	12.9	4136.20	1922.8	1.8	1068.3	1987
227.51	124.7	6.6	4616.00	1889.2	2.1	899.7	1988
396.59	230.9	10.2	5135.50	2263.4	2.0	1131.7	1989
1785.53	1060.8	33.0	5003.10	3214.4	2.2	1461.1	1990
2624.33	1673.6	41.3	5653.00	4052.3	2.5	1620.9	1991
2396.68	1678.9	38.5	6306.20	4360.8	2.2	1982.2	1992
2594.11	1820.3	39.1	6677.60	4655.5	2.1	2216.9	1993
1398.23	1062.6	26.7	6777.90	3979.6	2.0	1989.8	1994
1526.20	1132.7	26.5	7292.30	4274.3	2.1	2035.4	1995
2431.61	1975.8	35.5	8367.00	5565.5	2.3	2419.8	1996
2347.35	2080.1	34.2	9294.70	6082.1	2.4	2534.2	1997
1813.65	1686.1	28.4	9824.60	5917.1	2.2	2698.6	1998
1561.87	1466.5	25.3	10079.30	5796.6	2.2	26348	1999



تقدير حجم اقتصاد الظل م.د.ل		معدل النمو في نسبة المبادلات الى الناتج المحلي غير النفطي*	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي م.د.ل	حجم التبادلات	سرعة دوران النقود	العملة في التداول	السنوات
باسعار 2003	بالأسعار الجارية						
3003.25	2894.6	38.3	10959.20	7557.8	2.8	2699.2	2000
2376.89	2300.6	32.1	11294.80	7166.9	2.8	2559.6	2001
4156.23	4070.5	44.5	12283.40	9147.3	3.5	2613.5	2002
6843.50	6843.5	60.4	12791.10	11330.4	4.1	2763.5	2003
5159.00	5360.2	44.6	14258.40	10638.4	4.6	2612.7	2004
5570.98	6066.8	38.2	23046.90	15881.7	4.8	3308.7	2005
8442.32	9514.5	50.4	23695.00	18877.9	4.8	3932.9	2006
7932.60	9877.1	43.9	30411.00	22499.1	3.9	5769	2007
9950.06	13652.2	45.0	35490.00	27861.6	3.1	8987.6	2008
2620.79	3754.3	18.6	39202.00	20184.4	2.1	9611.6	2009
3884.17	5704.3	24.2	42002.00	23571.6	2.3	10248.5	2010

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* تم احتساب المعدل بالمعادلة: حجم تبادل العملة في التداول/الناتج المحلي الإجمالي، كنسبة ثابتة.



ملحق رقم (2)

تقدير عدد العاملين في اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي
خلال المدة (1981-2010م)، بألف مستخدم.

السنوات	عدد العاملين في اقتصاد الظل
1982	61.93
1983	54.66
1984	32.82
1985	39.18
1986	61.50
1987	35.08
1988	17.63
1989	31.66
1990	119.30
1991	173.24
1992	168.98
1993	206.36
1994	118.14
1995	118.50
1996	183.60
1997	176.86
1998	158.31
1999	126.73
2000	205.36
2001	164.91
2002	208.13
2003	292.12
2004	179.09
2005	128.93
2006	179.10



عدد العاملين في اقتصاد الظل	السنوات
146.32	2007
162.75	2008
62.49	2009
108.98	2010

المصدر:

- تم احتساب النتائج وفق البيانات في الملحق رقم (1) من قبل الباحثة.

ملحق رقم (3)

الأهمية النسبية لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي

خلال المدة (1981 - 2010 م)

الأهمية النسبية للاستخدام في اقتصاد الظل	الأهمية النسبية لحجم إنتاج اقتصاد الظل %		السنوات
	بأسعار عام 2003	بالأسعار الجارية	
5.38	10.8	10.8	1982
4.45	8.5	8.5	1983
3.51	6.2	6.2	1984
4.38	8.3	8.3	1985
6.75	11.5	11.5	1986
3.96	6.0	6.0	1987
1.98	2.7	2.7	1988
3.35	4.5	4.5	1989
11.40	21.2	21.2	1990
16.04	29.6	29.6	1991
15.39	26.6	26.6	1992
16.61	27.3	27.3	1993
9.90	15.7	15.7	1994



الأهمية النسبية للاستخدام في اقتصاد الظل	الأهمية النسبية لحجم إنتاج اقتصاد الظل %		السنوات
	بأسعار عام 2003	بالأسعار الجارية	
9.60	15.5	15.5	1995
13.81	23.6	23.6	1996
13.10	22.4	22.4	1997
11.79	17.2	17.2	1998
9.44	14.5	14.5	1999
14.11	26.4	26.4	2000
11.29	20.4	20.4	2001
13.58	33.1	33.1	2002
17.74	53.5	53.5	2003
11.44	24.2	37.6	2004
8.29	26.9	26.3	2005
10.93	37.8	40.2	2006
9.63	32.5	32.4	2007
10.48	38.5	38.5	2008
4.17	9.6	9.6	2009
5.37	13.6	13.7	2010

المصدر:

- تم احتساب النتائج وفق البيانات في الجداول السابقة من قبل الباحثة.